



بيان

على اثر صدور الإعلانات الخاصة بإجراء مباريات التوظيف بقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، وما تضمنته من إجراءات مجحفة وتمييزية وتراجعية، بالنظر إلى إقصائها لجزء كبير من أبناء الشعب المغربي وضرب حقهم في التباري لإثبات كفاءتهم كما كان معمولا به في مباريات سابقة، ومن خلال فرض حزمة من الإجراءات التقييدية، كالانتقاء الأولي باحتساب معدلات البكالوريا والإجازة ومعدل سنوات الحصول عليها، وفرض عتبة 30 سنة التي نعتبرها مصادرة لمسار دراسي شاق وطويل وعصف بالتضحيات الجسام للشباب الحاصل على شهادات عليا، بالإضافة إلى اشتراط عدم التعاقد السابق مع مشغلين آخرين، مما يضر بمبدأ وحق حرية الاختيار والحق في تحسين ظروف العيش نحو الأفضل، ناهيك على أن هذا الإجراء يعتبر خروجاً عن مقتضيات القانون الإطار خصوصا الباب السادس الخاص بالموارد البشرية والمادة 37 منه، والتي تنص على وضع الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات، لذا فإننا في الجامعة الوطنية لموظفي التعليم نؤكد على ما يلي:

أولاً: تجديد رفضنا لنمط التوظيف بالتعاقد ونطالب بإدماج الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في النظام الأساسي لموظفات وموظفي قطاع التربية الوطنية في إطار المماثلة الكاملة ونؤكد كذلك على أن الارتقاء ودعم جاذبية مهنة التربية لن يتم باستمرار هذا النمط من التوظيف بل بالعودة إلى الوظيفة العمومية.

ثانياً: إعلان تضامننا المطلق مع حق أبناء الشعب المغربي الحاملين للشهادات في الشغل واجتياز المباريات دون قيود مع الاحتكام إلى المرجعية الدستورية والقانونية في هذا الموضوع.

ثالثاً: رفضنا لهذه الإجراءات التمييزية والإقصائية في حق خريجي الجامعات والمؤسسات التربوية المغربية.

رابعا : دعوتنا الوزارة الوصية والحكومة إلى التراجع عن هذه الإجراءات الإقصائية وتحميلهما مسؤولية تنامي الاحتقان في الساحة الاجتماعية والتعليمية.

خامساً: رفضنا سياسة الإلهاء والمناورة المتبعة من طرف الحكومة الحالية والتي التزمت بعض مكوناتها بمراجعة الوضع القانوني للأساتذة المفروض عليهم التعاقد والعمل على الإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية، لكنها بهذا القرار تزيد من تعقيد الأمور، وذلك بإقصاء شريحة عريضة من أبناء الشعب المغربي.

وختاماً فإن الجامعة الوطنية لموظفي التعليم وهي تجدد مواقفها المبدئية المنحازة للشغيلة التعليمية والفئات المتضررة، لتؤكد على أن مدخل الجودة لا يتم بشكل انتقائي بل عبر مقاربة مندمجة، متدرجة تؤهل كل مكونات المنظومة التربوية وفق إطار مرجعي للجودة وليس بإجراءات معزولة لا تنتظم مع القوانين المنظمة.



عن المكتب الوطني للجامعة